

## المحاضرة الثانية

### المدخل الحديث في دراسة النظم السياسية

إن الانتقال في دراسة النظم السياسية المقارنة من مرحلة إلى أخرى، وإن كان يبدو كأنه تغير في المناهج المعرفية، وحلول النموذج الجديد محل سابقه مكونا بذلك نظرة ونظرية جديدة بهدف التكيف مع السياق الجديد، إلا أن الواقع يكشف أن هذا الانتقال والتطور وإن كان يبرز ظاهرة جديدة، فإنه أيضا يبرز بأن هذا "الجديد" لا يزال يحتفظ بعناصر، أسس، مسلمات وفرضيات النموذج القديم، لذلك لا يكاد النطاق النظري يخرج عن أهم ثلاثة مدخل رئيسية في دراسة النظم وهي:

#### المدخل البنيوي:

إن هذا المدخل وإن كانت جذوره ترجع إلى مقولات 'أرسطو' التي ركزت على التراتب الاجتماعي كأحد مداخل "النظم السياسية"، فإنه يعود كمدخل نظري للتحليل الطبقي لكارل ماركس، وبعض الباحثين الذين استخدموه لشرح أنماط التنافس الاقتصادي، الصراع السياسي والتغير الاجتماعي أمثال 'سميث' و'فبير' و'شمبتر' و'مارشال'... وبالرغم من تعدد الآراء حول عدم إدماج التحليل الطبقي في بنية التحليل السياسي المقارن (وتعويضه بالتحليل النخبوي) كونه ارتبط بالأيديولوجية الماركسية المناوئة للتقاليد التنظيرية الليبرالية الغربية، فإن أحداث ستينيات القرن العشرين أوجدت مناخا لتقبل التحليل الطبقي بالرغم من القيم الليبرالية المسيطرة، وجاءت الاقترابات التي اهتمت بدراسة وتحليل دول العالم الثالث ليمثل بعدها التحليل الطبقي أحد أسس ومرتكزات المدخل البنيوي الذي يستند إلى التغيير التاريخي طويل المدى في بنى القوة والسلطة في المجتمع، بافتراض أن التفاعلات المتغيرة لهذه البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تنشئ قيودا وفرصا تدفع النخب السياسية وغيرها من الفئات في مسار تاريخي قد يقود إلى الديمقراطية. يمثل بارينتون مور (Barrington Moore) وكتابه "الأصول الاجتماعية للدكتاتوريات والديمقراطية" (١٩٦٦) بداية الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي أو "المقاربة البنيوية"، في محاولات تفسير اختلاف المسار السياسي الذي انتهجته فرنسا، إنجلترا، والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية)، عن المسار الذي انتهجته اليابان وألمانيا (الفاشية والنازية)، أو اتجاه روسيا والصين (الثورة الشيوعية)، وهذا خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية، إلى صناعية حديثة بين القرن الـ ١٧ ومنتصف القرن الـ ٢٠، واعتمد 'مور' في دراسته على مقارنة تاريخية بين هذه البلدان على أساس التفاعل بين أربعة بنى متغيرة للقوة والسلطة: ثلاث بنى منها طبقات اجتماعية:

١. الفلاحون

٢. ملاك الأرض أو الارستقراطية

٣. البرجوازية الحضرية

والبنية الرابعة تتمثل في الدولة

#### المدخل النخبوي:

بالرغم من أن التركيز على الأقلية الحاكمة يعود إلى الفكر السياسي اليوناني والاهتمام بمن يحكم أو من يسيطر على قمة النظام لضبط نوع الحكم والتمييز بين أصلح الأنظمة، إلا أن اتخاذ النخبة كوحدة للتحليل يعود إلى

محاولات التقاليد الأمريكية لمعارضة التحليل الطبقي الماركسي وتحويل المفهوم القائم على علاقات الإنتاج الاقتصادية إلى مدخل سياسي يقسم المجتمع إلى حاكم ومحكومين.

يقوم هذا المدخل على حتمية تلازم النخبة والمجتمع، أي وجود أقلية تستحوذ على عملية اتخاذ القرارات المؤثرة داخل المجتمع في مختلف المجالات وخصوصا السياسية، وقد تزامن هذا التحليل (النخبوي) في المرحلة التقليدية مع طرحين القانوني والمؤسسي لتحليل نظم الحكم مشكلا بذلك نموذجا مضادا للمفاهيم والمداخل التقليدية، ومؤسسا لمقترَب "الجماعة" الذي يقوم على نفي هيمنة نخبة معينة واعتبار جميع الجماعات ذات نفس درجة الأهمية والتأثير وليس القادة فقط أو الأسس الاقتصادية.

بالنسبة لمنظري النخبة الأوائل، تعتبر السلطة القيمة الاعتبارية الأساسية، لذلك ركز هؤلاء على النخبة الحاكمة التي تمثل أقلية منسجمة ومتماسكة (في نظرهم)، وتمارس السلطة والحكم على جماهير "سلبية" من خلال القمع والإقناع في آن واحد، لذا أطلق على هؤلاء "الميكيفالية الجديدة" كونهم لا يقرون بحكم الشعب وضبط الأغلبية للنخبة حتى في إطار الديمقراطيات، وقد عرف مفهوم النخبة تطورا من حيث مدلوله وطريقة طرحه خاصة وأن بروزه كمدخل لتحليل النظم كان للرد على نظرية ماركس منهجا وموضوعا، كونه توجه نظري حاول تحليل المجتمع وفهم تغيراته انطلاقا من بناء الفوقية على عكس منهج ماركس الذي انطلق في تحليله للمجتمع وتفسير تغيراته وإدراك القوانين التي تحكمه من البنى السفلية مستندا إلى مفهوم الطبقة والصراع الطبقي على أسس اقتصادية، ومن استخدام مفهوم "النخبة" كأداة لمقاربة البناء الاجتماعي العام، أصبح التحليل النخبوي (من خلال مقترباته) من أكثر التوجهات استخداما لوصف وتحليل سلوك الأقلية الحاكمة (النخبة الحاكمة، النخبة السياسية)، أو دراسة المنظومات الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية انطلاقا من دراسة الفاعلين الأساسيين في سلوكهم واتجاهاتهم ومدى نجاحهم أو فشلهم في إحداث التغيير في مجتمعاتهم بحكم مواقعهم وقدرتهم على صنع القرار في مختلف مواقعهم.

**المدخل الوظيفي:** رغم قدم هذا المدخل واتساع نطاقه، إلا أن الدراسة الموضوعية والعملية له تعود إلى ستينيات القرن الماضي وعالم السياسة الأمريكي 'جابرئيل الموند'، حيث كانت البدايات مع 'أفلاطون' و'أرسطو' الذين بحثا فيما يجب أن يقوم به النظام، ثم تناوله منظرو السياسة الليبراليين في القرنين ١٨، ١٩ من منطلق الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية.

ومع أن كل من 'ايستون' و'دوتش' أشارا إلى القدرة على معالجة متطلبات النظام السياسي وأنماط الأداء الحكومي، وتأثير عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي على أداء النظم السياسية واستقرار الحكومات وقدراتها، إلا أنهما لم يحاولا تقديم تصور تحليلي لمفهوم القدرات، لذلك تعتبر دراسة 'الموند' من أكثر التحاليل قريبا للواقع العملي خاصة وأنه اعتبر تحديد وتحليل قدرات النظام السياسي موضوع بحث ميداني وليس مجرد بحث نظري أكاديمي فقط.

ولقد أضاف الموند إلى التحليل الوظيفي أبعادا ومفاهيم جديدة في التحليل السياسي للنظم وذلك من خلال التركيز على:

١- الأبنية والوظائف وتجنب التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية.

٢- استخدام مفهوم النظام محل الدولة.

٣- والوظيفة محل السلطة والقوة.

٤- والأدوار محل المناصب.

٥- والأبنية بدلا من المؤسسات.

هكذا يقوم المدخل الوظيفي على استخدام نظرة إجمالية في تناول الأبنية الاجتماعية كمنظومة كاملة، لا كمجتمعات من الأفراد، أو العناصر أو الوحدات، كون النظام السياسي يعتبر ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا، والشامل لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارًا وأنشطة معينة، لا توجد في معزل عن بعضها البعض، في إطار ارتباط وتأثير متبادل بينها.

**مدخل الاقتصاد السياسي:** بالرغم من اعتباره من أقدم الاقتربات في تحليل النظم والظواهر السياسية منذ القرن الـ١٩ وإسهام 'كارل ماركس' في تحليل الظاهرة السياسية من مدخل الاقتصاد للارتباط الوثيق بين الاثنين (السياسة والاقتصاد)، إلا أن استخداماته الحالية في التحليل كاقتراب نحى منحى آخر ليربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية وفق شروط تؤهلها لتحقيق الديمقراطية (النظام الديمقراطي) السياسية (انتهاج اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر، بلوغ درجة عالية من التطور التكنولوجي، التكيف مع القيم والتقاليد الثقافية الغربية، الارتقاء بمستوى التعليم، قبول التعددية الاجتماعية، انتهاج نمط المدنية،...).

وبالرغم من ارتباط التحليل السياسي من خلال العامل الاقتصادي بالفكر الماركسي في التحليل التقليدي للنظم، إلا أن استعمالات الاقتراب (الاقتراب السياسي) الحديثة بدأت بالبروز مع انفتاح الحقول المعرفية على بعضها البعض والسعي لإيجاد نظرية اقتصادية سياسية، ليمثل اقتراب الاقتصاد السياسي الجديد نموذجا نظريا لفهم الظاهرة السياسية في سياقها التاريخي ومن منظور كلي، من خلال وسائل وتقنيات بحث خدمت كثيرا فهم وتحليل السلوك السياسي، كاستخدام (مثلا) نظرية الفعل الرشيد وامتدادها إلى الخيار الرشيد كإطار نظري لرسم السياسة العامة، وكل هذا في إطار مرجعية فكرية ترتبط بتحليلات الاقتصاديين الكلاسيكيين وتبتعد تماما عن الطرح الماركسي.

### مدارس دراسة وتحليل النظم

لفهم مقتربات تحليل النظم السياسية من منظور مقارن، في إطار ما يُعرَف بأطر التحليل التقليدية، السلوكية، وما بعد السلوكية، يجب التعرض بعد المداخل النظرية الكبرى إلى أهم المدارس في دراسة وتحليل الظاهرة السياسية "النظم" لارتباط تطور دراسة الأنظمة السياسية بتطور مسار التنظير في هذا الحقل المعرفي:

**المدرسة المثالية:** نشأت المثالية من مصادر فكرية وفلسفية عديدة سادت في أوروبا في القرون الماضية، اعتبرت الضمير الإنساني الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية، كما اعتبرت المصير الإنساني متطابق مع صوت العقل، كان 'جيريمني بنثام' (المفكر الايطالي) (ق ١٩) من أوائل مفكري المثالية حيث ركز على مفهوم الأخلاقية العقلانية،

وَأمن بوجود مقاييس أخلاقية مطلقة، واعتقد بأن الخير هو إعطاء أكبر درجة من السيادة لأكبر عدد من الناس، ليأتي تلميذه 'جيمس ميل' ويركز على أهمية الرأي العام وضرورة الاعتماد عليه في عرض أي قضية بشكل عقلائي، كونه يتمتع بصواب وصحة الاختيار، أما كلاً من 'روسو' و 'كانط' فأكدوا على زوال الحروب بقيام الحكومات الجمهورية (كون الأمراء يشنون الحروب لمصالح ذاتية لا لمصلحة الشعوب)،... لذلك تركز المدرسة المثالية في تحاليلها على:

- ١- أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد في إطار المجتمع الوطني.
  - ٢- واجب خضوع الفرد للقواعد والقوانين التي وضعت لخدمة الجماعة.
  - ٣- أهمية انسجام المصالح (أي التوافق الطبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة).
  - ٤- أهمية وجود مؤسسات "ديمقراطية" وحنمية انتشارها.
  - ٥- السلوك العقلائي للفرد.
  - ٦- تجانس المصالح بين الأفراد والشعوب.
  - ٧- الإهتمام بالمؤسسات الوطنية والأبنية الدستورية والتنظيمات السياسية.
- إلا أن التحليل المعرفي للنظام ضمن هذا الإطار لم تتبلور معالمه خارج إطار الفلسفة، التاريخ، الاقتصاد، القانون. كما أن هذا التوجه اعتمد الوصف كمنهج وتقديم النصح كإطار للعمل.

**المدرسة الوضعية المادية:** عكست أفكار هذا التوجه معتقدات المدرسة المثالية (انتشار الديمقراطيات)، بسبب ظهور الأنظمة المتطرفة (الدكتاتوريات والفاشية)، إلى جانب كشف الواقع عن السلوك غير العقلائي للأفراد (التعصب، تضارب المصالح،...)، وعليه ركزت الدراسات في هذا المجال على علاقات القوة المادية في حقل "السياسة المقارنة" منذ نهاية الحرب العالمية الأولى من خلال افتراضات أهمها:

١- التشكيك في إمكانية إجراء المقارنات الواسعة، واستقراء الأنظمة عبر العالم من أجل الوصول إلى التعميمات السريعة.

٢- التركيز على ظواهر محددة وتناولها بتفصيل أدق (دراسة الحالة بحالة).

٣- التركيز على قياس المتغيرات واعتماد المناهج الكمية بهدف إثبات أكثر لعلمية علم السياسة.

في ظل هذه المدرسة، تمّ تناول دراسة النظام السياسي بمعنى الدولة من خلال طروحات "السياسة المقارنة".

**المدرسة السلوكية:** شهدت العلوم الاجتماعية "ثورة علمية" عرفت بالسلوكية، برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أثرت في علم السياسة وتحليل الظاهرة السياسية عموماً، و"التحليل المقارن للنظم السياسية" بوجه خاص. وبالرغم من أن البعض من المفكرين يرجعون بدايات الاهتمام بالسلوك والتفاعل السياسي إلى رواد نظرية النخبة وتحليلاتهم لنظم الحكم، اعتقد باحثين آخرين بأن ذلك يرجع إلى نتائج الثورتين الأمريكية (١٧٧٦)، والفرنسية (١٧٨٩)، ظهور الدولة الحديثة، وبروز توجهين أفرزا مدرستين (في حقل الدراسة المقارنة لنظم الحكم):

**المدرسة الأولى:** والتي ركزت على تحدي بناء الدولة، ومؤسساتها، وطرق وكيفية صياغة دستورها، من خلال إجراء مقارنة بين الدول المجاورة بهدف الوصول إلى نمط أوروبي للحكم، والتي عرفت بالمدرسة الدستورية (القانونية).

**المدرسة الثانية:** والتي ركزت على الحراك الاجتماعي، ظهور النخب الجديدة، والتحول الديمقراطي للحكومات، إلى جانب نشأة كيانات جديدة كالأحزاب وجماعات المصالح... واعتبرت بذلك بمثابة البذرة الأولى للحركة السلوكية التي نمت إلى درجة الهيمنة على البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن إسهامات 'آرثر بنتلي' في حقل السياسة المقارنة تزايد الإدراك السياسي لدى رواد المدرسة الأمريكية بتبني الاقتربات السلوكية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، وكان عالم السياسة الأمريكي 'تشارلز ميريام' من أهم الباحثين المناادين بالتركيز على دراسة السلوك الواقعي للأفراد بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير، وأيد أفكاره تلامذته: هارولد لاسويل، جابريل آلموند، هربرت سيمون، ديفيد ترومان... والذين عملوا منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين على نشر الأفكار السلوكية لمواجهة الواقع السياسي في أوروبا والولايات المتحدة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي (الكساد، انهيار النظم في أوروبا، ظهور النازية والفاشية... والتي أدت إلى الحرب العالمية الثانية)، والبحث عن نظرية تبحث في كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للعالم الغربي، وتمكن من التنبؤ بمثل هذه الأحداث، وكان التركيز على "نظرية النظم" التي قدمها عالم البيولوجيا 'هندرسون' واستمد من أفكارها عالمي الانتروبولوجيا البريطانيين 'مالينوفسكي' و'براون'، إلى جانب أعمال 'فيبر' و'بارسونز'... وتبلورت عبرها في حقل السياسة المقارنة: "نظرية النظم" و"البنوية الوظيفية".

هكذا تبلور التوجه السلوكي أو النموذج المعرفي السلوكي في حقل البحث الأكاديمي بعد الحرب العالمية الثانية بالرغم من بروزه كفكر منذ بداية القرن، وتجاوزت بذلك الأبحاث السلوكية البعد القانوني والمؤسسي في تحليل النظم، وتقدمت المدرسة الأمريكية التي أصبحت مرجعية للمدرسة الأوروبية في هذا الحقل، خاصة مع بروز دراسة المناطق وتنامي أهمية العامل الجغرافي في الدراسات المقارنة وتوسع البحث إلى مقارنة حكومات أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، جنوب آسيا... ومع تعدد الدراسات طورت التحاليل السلوكية المنهج المقارن في دراسة النظم السياسية، خاصة وأن المدرسة السلوكية وانطلاقا من نظرية النظم، ومن منظور تحليل النظم، وبالتركيز على المستوى الداخلي (الوطني) للتحليل من هذا المنظور، اعتمدت على أهم سمات النظام:

- البنية.
  - والعمليات التي تتميز بها التفاعلات بين أطراف النظام والتي تتغير من فترة زمنية إلى أخرى.
- ومع أن المدرسة السلوكية قدمت نماذج للتحليل المقارن للنظم السياسية ذات توجهات أكثر واقعية رؤية ومنهجية، في إطار التحليل السلوكي أو تطبيق المنهج السلوكي في التحليل والذي أحدث تحولات أساسية في علم السياسة التقليدي بنقل البحث من مجرد المحاولات الفردية المحدودة، إلى مرحلة البحث المنهجي الذي يهتم عادة بالافتراضات والإجراءات، طرق الوصف والتفسير، وطبيعة النتائج المتوصل إليها والتي تميز فريق أو جماعة بحث معينة عن غيرها، إلى جانب تأثير المنهج السلوكي على التحليل المقارن للنظم بتمهيده لنظرية تحليلية، واقعية وأساسية، اتخاذ وحدات جديدة للتحليل، مناهج وأدوات بحث جديدة... أي الانتقال من دراسة الحكومات المقارنة (التقليدية)، والسياسة المقارنة، إلى التحليل المقارن كجزء من الاهتمام المتزايد بالمنهج العلمي في السياسة، حيث أكد 'آلموند' على بروز طريقتين (أو مسارين) للتغيير في حقل الحكومات المقارنة:
- إن الدراسة لم تعد مقتصرة على أوروبا، وأصبح عليها الامتداد إلى مناطق أخرى واسعة خارجها.
  - ضرورة اكتشاف جوانب جديدة للعملية السياسية، ومناهج جديدة في البحث من أجل المقارنة.

إلا أنها أثارت نقاشات كثيرة بين باحثي وعلماء السياسة وأبرزت الاختلافات إلى درجة التعارض بينهم، فمصطلح السلوك السياسي الذي وجد رواجاً فيما بين الحرب العالمية الثانية ومنتصف خمسينيات القرن الماضي كتحدٍ، ومنهج، ونمط للبحث، وحركة للتصحيح، جاء واسعاً إلى درجة الغموض، الذي أدى إلى بلورة معارضة ضده خاصة من قبل مؤيدي المنهج التقليدي والمناداة بضرورة ما بعد السلوكية بسبب الانتقادات المختلفة للسلوكية التي بدأت تتراجع تدريجياً منذ السبعينيات من القرن الـ ٢٠.

### التوجهات الفكرية ما بعد السلوكية (ما بعد الحداثة)

إن السلوكية التي ارتبطت فلسفياً بالحداثة باعتبارها تمثل بعديها العلمي والمنهجي (أو بالأحرى بآخر مراحل الحداثة التي يرجعها باحثو العلوم الاجتماعية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية والهيمنة العالمية للولايات المتحدة في مجالي التنظير والممارسة)، والتي وصفت بالنضج العلمي بالرغم من النقص الذي عرفته والانتقادات الموجهة لها والتي طالت البحث أو جزءاً منه، المنهج، الأدوات المستخدمة في التحليل، تراجعت أمام تنامي تيار علمي تبنى مبدأً تجاوز الوضعية المنطقية إلى التفسيرية في العلم، وبفضل علماء السياسة الذين لم يغفلوا التحليل المؤسسي لصالح التحليل السيكولوجي، والمؤمنين بتكامل البحث باستخدام المناهج السلوكية والمناهج التقليدية في الدراسات السياسية، كان لابد (في ظل تحول مفهوم العلم والنسق المعرفي الكلي) من التعامل مع كل حالة في سياقها الذاتي: أي دراسة الأنساق المنفردة وليس النسق الكلي، والتراجع عن مفهوم النظرية العامة في التحليل والتفسير في التعامل البحثي مع جميع الحالات في الفئة الواحدة، والذي طال مجمل العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة، ودراسة وتحليل الأنظمة السياسية. هكذا برزت ما بعد السلوكية التي تزامنت مع ما بعد الحداثة (بسبب طبيعة مفهوم العلم السائد في بيئتها، الإشكالات البحثية التي تناولتها، واستمرار مسار البحث المرتبط بالتداخل المعرفي وتشابك الإشكالات). وقد اعتقد باحثو ما بعد السلوكية بوجود عدة مقومات لدراسة الظاهرة السياسية أهمها:

- أولوية التركيز على دراسة المشكلات الملحة للمجتمع على التركيز على أدوات البحث.
  - الاعتقاد بمحدودية المدرسة السلوكية المحافظة إيديولوجياً، والمعتمدة على التجريد أكثر من معالجة الواقع في فترات الأزمات.
  - ضرورة تحمل الباحث مسؤولية مجتمعه والدفاع عن قيمه.
  - ضرورة وضع المفكر المعرفة العلمية في خدمة العمل على إعادة تشكيل وصياغة المجتمع.
  - ضرورة مشاركة المفكر في الحياة السياسية والأكاديمية من حوله.
- وهنا يقول 'ديفيد ايستون' إن مهمة مذهب ما بعد السلوكية هو تحطيم عوائق الصمت التي خلفتها لغة السلوكية، ومساعدة علم السياسة لكي يصل إلى الحاجات الحقيقية للجنس البشري وقت الأزمة.